

The estimated and suspicious monument factors that are already carried on him according to Sibawayh

عَوَامِلُ النَّصْبِ الْمُقَدَّرَةِ وَالْمُشَبَّهَةِ بِالْفِعْلِ وَالْمَحْمُولَةِ عَلَيْهِ عِنْدَ سِبْيَوَيْهِ

Samiha Salah Alharbi

سميحة صلاح الحربي

Associate Professor, Department of Language, Grammar, and morphology, College of Arabic Language and Literature Umm Al-Qura University in Makkah, Saudi Arabia.

الأستاذ المشارك بقسم اللغة والنحو والصرف، كلية اللغة العربية وآدابها بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

Received:16/03/2025 Revised:17/04/2025 Accepted: 20/04/2025

تاريخ التقديم: 2025/03/16 تاريخ ارسال التعديلات: 2025/04/17 تاريخ القبول: 2025/04/20

الملخص:

تناول البحث دراسة عوامل النَّصْبِ الْمُقَدَّرَةِ وَالْمُشَبَّهَةِ بِالْفِعْلِ وَالْمَحْمُولَةِ عَلَيْهِ عند سيبويه من خلال ما ذكره في كتابه من نصوص تدل على ذلك؛ وقد ركزت الدراسة على مناقشة هذه النصوص؛ لبيان دور الفعل وسبب نصبه للاسم حتى وإن كان مقدراً، وعلاقته ببقية العوامل . وقد بدأ البحث بمقدمة يعقبها تمهيد فيه تعريف موجز بمصطلحات البحث، وهي: العامل، والتقدير، والنَّصْبِ، ثمَّ ثلاثة مباحث، تناولت في المبحث الأول العامل عند سيبويه، وفي المبحث الثاني: عوامل النَّصْبِ الْمُقَدَّرَةِ، وفي المبحث الثالث عوامل النَّصْبِ الْمُشَبَّهَةِ بِالْفِعْلِ وَالْمَحْمُولَةِ عَلَيْهِ، ثم انتهى البحث بخاتمة تضمنت أبرز النتائج، ثم قائمة بمصادر البحث ومراجعته.

الكلمات المفتاحية: العوامل - المقدرة - النَّصْبِ - المضمَر - سيبويه.

Abstract:

The study dealt with the study of the factors of monument estimated and suspicious already and carried by Sibawayh through what he mentioned in his book of texts that demonstrate this; the study focused on discussing these texts to show the role of the verb and the reason for its installation of the noun even if it is estimated, and its relationship to the rest of the factors. The research began with an introduction followed by a preamble in which a brief definition of the search terms, namely: the factor, estimate, and monument, then three sections, dealt with in the first section working when Sibawayh, and in the second section: estimated monument factors, and in the third section monument factors already similar and portable it, then the research ended with a conclusion that included the most prominent results, then a list of research sources and references.

Keywords: Estimated-factors – Implicit – Monument – Sibawayh

Doi: <https://doi.org/10.54940/1167926820>

1658-8126 / © 2025 by the Authors.

Published by J. Umm Al-Qura Univ. Lang. Sci. and Lit.

المؤلف المراسل: سميحة صلاح الحربي

البريد الإلكتروني الرسمي: sharbi@uqu.edu.sa

المقدمة

_____ هل الفعل ظاهرًا أو مقدرًا هو العامل الوحيد في نصب الاسم عند سيبويه؟

- لم عمل الفعل مقدرًا؟ ولم امتنع ظهوره وجاز في حالات؟

_____ ما العوامل الأخرى التي عملت في الاسم فنصبته؟ وهل عملت؛ لأنها تُشبه الفعل؟

- ما وجه الشَّبه بين هذه العوامل والفعل؟ ولماذا حُمِلت عليه؟

الهدف من البحث:

بيان أثر الفعل حال تقديره ودوره في نصب الاسم عند سيبويه، وعلاقته ببقية العوامل المشبَّهة به والمحمولة عليه.

الدراسات السَّابقة:

هناك مجموعة من الدراسات السَّابقة المتعلقة بالعامل في كتاب سيبويه ومنها:

1- فكرة العامل وأثرها في بناء المصطلحات عند سيبويه: لعلي سليمان الجوابرة، أماراباك، العدد (22)، المجلد السابع، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، ودرس الباحث أثر العامل في بناء المصطلحات النَّحوية عند سيبويه، ووقف على أهم المصطلحات التي يتجلى أثر العامل في بنائها، مثل؛ ألقاب الإعراب، والمبتدأ والابتداء، والفاعل، والتعدي، والمفاعيل، والإلغاء، والتعليق.

2- دلالة المصطلح النَّحوي عند سيبويه على نظرية العامل: لسلام عبد الله محمود عاشور، مجلة التربية، جامعة الأزهر _____ كلية التربية، العدد 96، ويهدف الباحث إلى دراسة المصطلح النَّحوي الذي استخدمه سيبويه ومدى ارتباطه ودلالته على نظرية العامل، ودوره في إبرازها.

وتتفرد هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السَّابقة في أن موضوع البحث يُعنى بالحديث عن العوامل المقدرَّة في النَّصب والمشبَّهة بالفعل والمحمولة عليه وتفسيرها في نص سيبويه.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، فجاء بعد هذه المقدمة في ثلاثة مباحث مسبقة بتمهيد، ومتلوة بخاتمة وقائمة للمصادر والمراجع.

المبحث الأول: العامل عند سيبويه.

المبحث الثاني: عوامل النَّصب المقدرَّة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الهادي المصطفى الأمين، محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

أما بعد: فقد اهتم العلماء قديمًا وحديثًا بدراسة كتاب سيبويه، فبحثوا في عباراته ومصطلحاته وقضاياها، ممَّا أثار حركة علمية هائلة أدت إلى تطوُّر النَّحو ونموِّه؛ فالكتاب يُعدُّ معيار العربية ودليلها، وشاهدها⁽¹⁾، فليس لنحوي قديم أو حديث كتاب يُجاري كتاب سيبويه، وقد شهد بذلك النَّحاة على اختلاف مذاهبهم⁽²⁾، ولا يستطيع باحث في النَّحو العربي الاستغناء عنه مهما بلغ علمه، ولذلك سُمِّيَ بقرآن النَّحو؛ لاحتوائه على أصول النَّحو وفروعه، وبالبحر تعظيمًا له واستصعابًا لما فيه من أفكار وآراء وفوائد⁽³⁾.

وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت قضاياها، وناقشت مسائله، وبحثت في قواعده فإنَّه ما زال منبعًا ومنهلًا للبحث والدراسة، فالقارئ والمتأمل في نصوصه يجده مملوءًا بالأفكار والعبارات والمصطلحات والأحكام النَّحوية التي تحتاج إلى تفسير وتوضيح وربط بعضها ببعض، ومن الملاحظ أنَّ سيبويه يربط في كثير من عناوين أبواب الكتاب بين نصب الاسم والعامل فيه كقوله: "ما يعمل فيه الفعل فينتصب له وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول"⁽⁴⁾، وقوله: "ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناءً عنه"⁽⁵⁾، وغيرها. ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث الموسوم بـ "عوامل النَّصب المقدرَّة والمشبَّهة بالفعل والمحمولة عليه عند سيبويه" الذي تتبع نصوصه ودرسها؛ لبيان أثر الفعل حال تقديره ودوره في نصب الاسم عند سيبويه، وعلاقته ببقية العوامل المشبَّهة به والمحمولة عليه.

مشكلة البحث:

ينطلق سيبويه في كتابه من كلية عامة وهي: أنَّ الفعل هو العامل الأقوى في الاسم، فكل فعل لا بد له من اسم يعمل فيه، وإلَّا لا يُعدُّ كلامًا، فيقول: "ألا ترى أنَّ الفعل لا بد له من الاسم، وإلَّا لم يكن كلامًا، والاسم قد يستغني عن الفعل"⁽⁶⁾، ثم تليه بقية العوامل على وفق قربها من الفعل وقوة سببها به، فيقول في باب الفاعل الذي لم يتعدَّ فعله إلى مفعول: "وما أجري مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقوَ قوته"⁽⁷⁾، ويعني هنا (إنَّ وأخواتها)، ويقول أيضًا: "كما أنَّه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراها وليس بفعل"⁽⁸⁾ ويقصد هنا التمييز.

ومشكلة البحث تنطلق من محاولة تفسير أقوال سيبويه السَّابقة، والإجابة عن الأسئلة الآتية:

المبحث الثالث: عوامل النَّصْب المشبَّهة بالفعل والمحمولة عليه.

التمهيد:

أولاً: مفهوم العامل

العامل لغة: هو اسم فاعل من عَمِلَ عملاً، ومفعوله معمول (9)، وجمعه عوامل (10)، والعمل: المهنة والفعل، وهو مصدر عَمِلَ، قال الخليل: "عَمِلَ عملاً فهو عامل، واعتمل لنفسه" (11).

والعامل في النَّحو من أحدث نوعاً من الإعراب (12)، واقتضى أثرًا إعرابياً في الكلم وهو الباعث أو المؤثر في الشيء (13).

أمَّا العامل في اصطلاح علماء النَّحو، فهو: ما عَمِلَ عملاً في غيره فأنَّ فيه رفْعاً، أو نصباً، أو جرّاً، على حسب اختلاف العوامل، يقول الجرجاني: "العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب" (14)، ويقول ابن بابشاذ: "العامل هو ما عمل في غيره شيئاً من رفع أو نصب، أو جرّ، أو جزم على حسب اختلاف العوامل" (15).

وقد ربط النَّحاة بينه وبين الإعراب، فالعامل هو المنشئ والمسبب للحالة الإعرابية، وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب (16)، والإعراب هو موجب للتغيير الحاصل في الكلمة، يقول الرماني: "الإعراب هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى" (17).

وعليه فالعامل هو ما يتقوّم به المعنى المقتضي للإعراب وهو ما قال به ابن الحاجب (18)، والرضي (19)، وابن القواس (20)، والدماميني (21)، فهو يؤثر في إعراب المعمول، فيغير حركته الإعرابية وفقاً لتركيبه الوظيفي في الجملة، ممّا قد يؤدي إلى تغيير معناه، فما الإعراب إلا حركات مبيّنة عن معاني اللغة (22) كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، والعمدة والفضلة (23)، والتي تتحدد عند تركيب الاسم مع عامله في الجملة (24)، فيؤتى بالإعراب للفرق بين هذه المعاني (25)، ثم تأتي علامات الإعراب في أواخر الكلم لتميز كل معنى من هذه المعاني عن غيره، (26) يقول الجرجاني: "إذا كان قد علم أنّ الألفاظ معلقة على معانيها، حتى يأتي الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأعراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها..." (27).

ثانياً: مفهوم التقدير

التقدير في اللغة: مأخوذ من قَدَرَت الشيء أَقْدَرُهُ وَأَقْدَرُهُ من التقدير، وقَدَرْتُهُ أَقْدَرُهُ (28)، والقَدْرُ: قياس الشيء بالشيء، ويُقال: قَدَرَهُ به قَدْرًا وقَدَرَهُ إذا قاسه (29)، ويُقال: قدرته أي: قايسته، وفعلت مثل فعله، والتقدير: التروية والتفكير في تسوية أمر (30)، واقتدر الشيء: جعله قَدْرًا (31).

التقدير في اصطلاح النَّحاة: هو حذف الشيء مع إبقاء دليل عليه (32)، وقيل: حذف اللفظ مع نيته كالفاعل والخبر المحذوف (33)، وقدر فَرَّقَ الكفوي بينه وبين الحذف بقوله: "والحذف إسقاط الشيء لفظاً ومعنى، والإضمار: إسقاط الشيء لفظاً لا معنى، والحذف: ما تُرِكَ ذكره في اللفظ والنية كقولك: أعطيت زيداً، والإضمار ما تُرِكَ ذكره من اللفظ وهو مراد بالنية" (34).

والتقدير في الكلام قد يكون لتصحيح اللفظ والمعنى، وقد يكون لتوضيح المعنى (35).

ثالثاً: مفهوم النَّصْب

النَّصْب في اللغة يعني إقامة الشيء واستواءه، يقول ابن فارس: "النون والصاد والباء أصل صحيح يدل على إقامة شيء وإهدافٍ في استواء" (36).

والتَّصْب ضد الرفع يقول الخليل: "والتَّصْب ضد الرفع في الإعراب... والكلمة المنصوبة يرفع صوتها إلى الغار الأعلى" (37)، والمنصوبات جمع منصوب وهو المستقيم المستوي (38).

والمَنْصُوب مفعول من نَصَبَ، وهو في اصطلاح النَّحاة: كل كلمة عمل فيها عامل النَّصْب فنصبها، يقول ابن بابشاذ: "النَّصْب ما جلبه عامل النَّصْب" (39)، ويقول ابن الحاجب: "المنصوبات هو: ما اشتمل على علم المفعولية" (40)، ويعني بـ (ما اشتمل على علم المفعولية) علامة النَّصْب من الفتحة وما ناب عنها، تقول: رأيت زيداً، فزيداً منصوب، لكونه اشتمل على علامة النَّصْب (41)، ويقول الرماني: "المنصوب كلمة عمل فيها عامل النَّصْب" (42).

المبحث الأول: العامل عند سيبويه

استمدَّ النَّحاة آراءهم السَّابِقة في العامل من سيبويه، فقد وضع في كتابه البذرة الأولى لنظرية العامل، ثم أخذها منه النَّحاة وتوسعوا فيها، فنجدته يتحدث عن العامل وتأثيره على المعمول في تغيير حركته ومعناه في باب مجاري أواخر الكلم في العربية؛ حيث ذكر الحالات الإعرابية التي يُحدثها العامل في المعمول وهي: الرفع والنَّصْب والجرّ والجزم فقال: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجاري: على النَّصْب، والجرّ، والرفع، والجزم، والفتح، والضم، والكسر، والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنَّصْب والفتح ضرب واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجرم والوقف" (43).

وقد أراد سيبويه عند ذكره لهذه الحركات أن يُفَرِّق بين المبني الذي لا تزول عنه الحركة، وبين المعرب الذي تزول عنه الحركة إذا دخل عليه عامل آخر، فيقول: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجاري؛ لأفترق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة؛ لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من

ولقوة عمل الفعل في فكر سيبويه فإنه يعمل مقدراً إذا لم يوجد في الجملة، فإذا وُجد اسم منصوب ولم يوجد له عامل مذكور فإنه يقدر له فعلاً عمل فيه هذا النَّصب، وذلك كالمَنْصوب في باب التحذير والإغراء أو الاشتغال على سبيل المثال كما سنعرف في العوامل المقدرة.

المبحث الثاني: عوامل النَّصب المقدرة

أولاً: الفعل:

قد يستدعي المعنى تقدير الفعل مع الاسم المنصوب، فيُنصب الاسم بفعل مقدّر، كما هو الحال في بعض الأسماء التي نُصبت على المصدرية، أو الحالية. وهذا الفعل قد يكون واجب الإضمار، أو جائز الإضمار، كما سيأتي بيانه.

1. تقدير عامل نصب المصدر:

ذكر سيبويه المصدر على اختلاف أنواعه سواء كان مؤكّداً للفعل، أو مبيّناً للنوع، أو العدد، وأطلق عليه لفظ الحدّان والحدث⁽⁵⁰⁾؛ لأنه يُذكر ليدل على الحدّ، وهو ما اصطلح النحاة على تسميته بعد ذلك بالمفعول المطلق، وهو منصوب عنده بالفعل المتقدّم سواء أكان لازماً، أم متعدياً على وفق الأصل، فقال: "واعلم أنّ الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدّان الذي أخذ منه؛ لأنه إنّما يُذكر ليدل على الحدّ. ألا ترى أنّ قولك: قد ذهب، بمنزلة قولك: قد كان منه ذهاب" (51).

وقد صرح سيبويه بأنّ المصدر يكون مفعولاً فيُنصب بالفعل الظاهر فيعمل فيه ويشغل به فينصبه مفعولاً⁽⁵²⁾ مع الفعل المبني للمعلوم، ويرفعه نائباً عن الفاعل مع الفعل الذي لم يسمّ فاعله⁽⁵³⁾، وقد يُنصب بالفعل المضمر، فإذا جاء منصوباً بعد فعل ليس من حروفه، فهو منصوب بالفعل الظاهر نحو: "قعد القرفصاء.. ورجع القهقرى" (54)؛ وذلك "لأنه ضربت من فعله الذي أخذ منه" (55). ولكن إذا جاء المصدر منصوباً ولم يُذكر معه فعل؛ فإنّ سيبويه يقدر معه الفعل واجب الإضمار، وقد أشار سيبويه إلى هذه المواضع، وهي:

1— إذا كان المصدر مؤكّداً لما قبله نحو: "هذا عبد الله حقاً"، أو مؤكّداً به نفسه نحو "له عليّ ألف درهم عرفاً"، فإنه يُنصب بفعل مضمر، يقول سيبويه: "هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً، وذلك قولك: له عليّ ألف درهم عرفاً... واعلم أنّ نصب هذا الباب المؤكّد به العامّ منه وما وُكّد به نفسه، يُنصب على إضمار فعل غير كلامك الأول؛ لأنه ليس في معنى (كيف) ولا (لم)، كأنه قال: أخقّ حقاً" (56).

2. إذا كان المصدر للدعاء نحو: "سقيًا، ورعيًا" فإنه يُنصب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره؛ لأنه بدل من لفظ الفعل، فيقول في باب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره: "وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا دُكر مذكور فدعوت له أو عليه، على إضمار الفعل، كأنك

العوامل، التي لكل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف إعراب" (44).

ثمّ يذكر سيبويه العوامل القياسية اللفظية المؤثرة في المعمول هذا التأثير مرتباً إياها حسب قوة عملها⁽⁴⁵⁾، فيقول: "هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدّه إليه فعل فاعل ولا يتعدّى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وما أجري مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقوّ قوته، وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء وتكون لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يمض، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تريد بما ما تريد بالفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وليست لها قوة أسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا هذه الصفات، كما أنّه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراها وليس بفعل" (46).

فنجده في النَّص السابق يقدم الفعل في العمل؛ لأنه العامل الأقوى في الاسم، سواء أكان لازماً أم متعدياً لمفعول أو أكثر، ثم يليه في قوة العمل أسماء الفاعلين والمفعولين المشتقة منه، ثمّ المصادر، ثمّ الصفات المشبهة التي لم تبلغ في القوة أسماء الفاعلين والمفعولين، ثمّ ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقوّ قوته، ويعني به إنّ وأخواتها، ثمّ الأسماء التي ليست بصفات ولكنّها عملت عملها ويعني بها الاسم الجامد التام، النَّاصب للتمييز⁽⁴⁷⁾.

ويبدأ سيبويه حديثه عن الفعل اللازم فيقول: "هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل؛ لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته، كما فعلت ذلك بالفاعل، فأما الفاعل الذي لم يتعدّه فعله، فقولك: ذهب زيد وجلس عمرو... (48)، ثمّ يذكر عمل الفعل المتعدي فيقول: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول وذلك قولك: ضرب عبد الله زيداً. فبعد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب، وانتصب زيد؛ لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل. فإن قدمت المفعول وأخرت جرى اللفظ كما جرى في الأول... (49).

وإذا نظرنا في النَّص السابق نجد أنّ سيبويه وضع فيه عمل الفعل وعلاقته الوظيفية مع عناصر التركيب الأخرى في الجملة وهما: الفاعل، والمفعول به، فالفاعل ركن أساسي من أركان الإسناد في الجملة يكتفي الفعل به إذا كان لازماً وتمّ به المعنى، فلا يتجاوز إلى المفعول إلّا إذا استدعى المعنى ذلك.

وقد يتعدى الفعل فاعله إلى المفعول به لإتمام المعنى، فينصبه كما رفع الفاعل، وقد يستدعي استكمال المعنى تعديته إلى مفعولين، أو ثلاثة، أو إلى الحال، والتمييز، والاستثناء، وغيرها من المنصوبات المتممة لمعنى الجملة.

ويظهر ممّا سبق أنّ عامل نصب المصدر، هو الفعل بنوعيه اللّازم والمتعدي، الظاهر والمضمر الذي يجب تقديره إذا وقع المصدر بدلاً من لفظ الفعل، وقد نصّ سيبويه على أنّ جميع ما كان فيه المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون إلاّ على إضمار فعل قد عمل في الاسم حيث قال: "وجميع ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون إلاّ على فعل قد عمل في الاسم؛ لأنّك لا تلفظ بالفعل فارغاً، فمن ثمّ لم يكن فيه الرفع في كلامهم؛ لأنّه إنّما يعمل فيه ما هو بمنزلة اللفظ به إلاّ أنّه صار كأنّه فعل قد لُفِظَ به، فأولى ما عمل فيه ما هو بمنزلة اللفظ به" (64).

2- تقدير عامل نصب الحال:

من الأسماء المتفق على نصبها عند النّحاة الحال، وقد استعمل سيبويه المصطلح بلفظه في مواضع كثيرة في الكتاب إلاّ أنّه سمّاه في بعض المواضع خيراً ومن ذلك قوله: "باب ما ينتصب؛ لأنّه خير معروف يرتفع على الابتداء قدمته أو آخرته، وذلك قولك: فيها عبد الله قائماً، وعبد الله فيها قائماً" (65)، وقوله: "باب ما ينتصب خبره؛ لأنّه معرفة، وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفاً وذلك قولك: مررت بكلّ قائماً ومررت ببعض قائماً وبعض جالساً" (66)، كما سمّاه في موضع آخر مفعولاً فيه نحو قوله: "هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست صفات ولا مصادر؛ لأنّه حال يقع فيه الأمر فينتصب؛ لأنّه مفعول فيه، وبعض العرب يقول: كلمته فوه إلى فيّ، كأنّه يقول: كلمته فوهه إلى فيّ، أي كلمته وهذه حاله، فالرفع على قوله كلمته وهذه حاله، والنّصب على قوله: كلمته في هذه الحال فانصب؛ لأنّه حال وقع فيه الفعل" (67).

وقد ذكر أنّ الحال يعمل فيها الفعل ظاهراً فينصبها، فقال: "هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول كالثوب في قولك: كسوت الثوب؛ لأنّ الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل، ولكنّه مفعول كالأول. ألا ترى أنّه يكون معرفة ويكون معناه ثابتاً كمعناه أولاً إذا قلت: كسوت الثوب، وكمعناه إذا كان بمنزلة الفاعل إذا قلت: كُسي الثوب. وذلك قولك: ضربت عبد الله قائماً، وذهب زيداً ركباً... فعمل الفعل هنا فيما يكون حالاً كعمل مثله فيما بعده" (68).

وذكر السيرافي أنّ سيبويه فرّق في هذا الباب بين ما ينتصب؛ لأنّه مفعول ثان فيما يتعدى من الفعل إلى مفعولين، ويمكن الاقتصار على أحدهما، وبين الحال التي هي وصف من أوصاف الفاعل والمفعول في وقت وقوع الفعل نحو: قام زيدٌ ضاحكاً، فالفعل وقع في الحال التي هو موصوف فيها بضاحك (69).

ويذكر سيبويه عدة أنواع للحال موضحاً أنّ سبب النّصب في كلّ نوع منها هو الفعل، فالعامل الأصلي في نصب الحال هو الفعل الظاهر، أو ما جرى مجراه في العمل كالأسماء المشبّهة به مثل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبّهة.

قلت: سقاك الله سقيّاً، وراعك الله رعيّاً.. فكل هذا وأشباهه على هذا ينتصب. وإنّما اختزل الفعل هاهنا لأنّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، كما جعل الحذر بدلاً من احذر. وكذلك هذا كأنّه بدل من سقاك الله وراعك الله، ومن خبيك الله. وما جاء منه لا يظهر له فعل فهو على هذا المثال نصب.. وممّا يدلّك أيضاً على أنّه على الفعل نُصب، أنّك لم تذكر شيئاً من هذه المصادر لتبني عليه كلاماً كما بينى على عبد الله إذا ابتدأته، وأنّك لم تجعله مبنياً على اسم مضمر في نيتك، ولكنّه على دعائك له أو عليه" (57).

3- ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يُدعى بها نحو: "ثرباً، وجدلاً"، فهي منصوبة بفعل مضمر، فيقول: "ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يُدعى بها، وذلك قولك: ثرباً، وجدلاً، وما أشبه هذا. فإن أدخلت لك" فقلت: ثرباً لك. فإن تفسيرها ههنا كتفسيرها في الباب الأول، كأنّه قال: ألزمتك الله وأطعمتك الله ثرباً وجدلاً، وما أشبهه من الفعل، واختزل الفعل هاهنا؛ لأنّهم جعلوه بدلاً من قولك: تربت يدك، وجدلت" (58).

4- المصادر المدعو بها من الصفات نحو: "هنياً مريئاً"، منصوبة بفعل مضمر، يقول سيبويه: "وإنّما نصبتّه؛ لأنّه ذكر لك خيراً أصابه فقلت: هنياً مريئاً، كأنّك قلت: ثبت ذلك له هنياً مريئاً، وهنأه ذلك هنياً. وإنّما نصبتّه؛ لأنّه ذكر لك خيراً أصابه رجل، فقلت: هنياً مريئاً، كأنّك قلت: ثبت ذلك له هنياً مريئاً أو هنأه ذلك هنياً، فاخترت الفعل؛ لأنّه صار بدلاً من اللفظ بقولك: هنأك" (59).

5- المصادر المستعملة في غير الدعاء نحو: حمداً، وشكراً... منصوبة بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، وأضمر الفعل هنا؛ لأنّهم جعلوا المصادر بدلاً من لفظ الفعل (60).

6- المصادر التي تُنصب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره نحو: سبحان الله، ومعاذ الله، يقول سيبويه: "فنصب هذا على أسبغ الله تسبيحاً، وأسترزق الله استرزاقاً، فهذا بمنزلة سبحان الله وريحانه، وحُزِلَ الفعل ههنا؛ لأنّه بدل من اللفظ بقوله: أسبحك وأسترزقك" (61).

7- المصدر المكرر سواء اقترن بالألف واللام أم لا، وذلك نحو: "ما أنت إلاّ سيراً سيراً، وما أنت إلاّ الضرب الضرب"، والتقدير: ما أنت إلاّ تفعلُ فعلاً، وما أنت إلاّ تفعلُ الفعل، فحذفوا الفعل؛ لأنّ المصدر بدل من اللفظ بالفعل (62).

8- المصدر المشبّه به نحو: مررت به فإذا له صوتٌ صوت حمار، فهو منصوب بفعل مضمر، يقول سيبويه: "فإنّما انتصب هذا؛ لأنّك مررت به في حال تصويت، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه. ولكنك لما قلت: له صوت، علم أنّه قد كان ثمّ عمل، فصار قولك: له صوت بمنزلة قولك: فإذا هو بصوت، فحملت الثاني على المعنى" (63).

2- أن تقع الحال كذلك من المبتدأ المخبر عنه بالجار والمجرور يقول سيبويه: "باب ما ينتصب فيه الخبر؛ لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء، قدمته أو آخرته وذلك قولك: فيها عبد الله قائماً، وعبد الله فيها قائماً" (78)، فتنصب بفعل مضمر تقديره (استقر) يقول سيبويه: "فصار قولك فيها كقولك استقر عبد الله، ثم أردت أن تُخبر على أية حال استقر فقلت: قائماً، فقائم حال مستقر فيها" (79).

3- أن تقع الحال بعد أمّا وهي مصدر فتنصب بفعل مضمر وهو فعل الشرط الذي نابت عنه أمّا، أو تُنصب باسم الفاعل الواقع بعد الفاء، يقول سيبويه: "باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور وذلك قولك: أمّا سمناً فسمين، وأمّا علماً فعالم" (80).

جاء المصادر (سمناً، وعلماً) نكرة فنُصب على الحالية، والفاعل في نصبه يجوز أن يكون ما بعد أمّا وهو فعل الشرط الذي نابت عنه أمّا، ويجوز أن يكون ما بعد الفاء وهو (عالم) (81) اسم فاعل يعمل عمله، يقول سيبويه: "واعلم أنّ ما ينتصب في هذا الباب فالذي بعده أو قبله من الكلام قد عمل فيه، كما عمل في الحذر ما قبله، إذا قلت: أكرمتُه حذر أن أعاب، وكما عمل في قوله: أتاه مشياً وماشياً" (82).

3- تقدير عامل الاسم المنصوب على الاشتغال:

ذكر سيبويه في باب "ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدم أو آخر وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم" وهو ما اصطلاح عليه النحاة بالاشتغال أنّ الاسم المنصوب المتقدم يُنصب على إضمار فعل يفسره الفعل المذكور، قال: "هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدم أو آخر وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم... وإن شئت قلت: زيّداً ضربته، وأمّا نصبه على إضمار فعل يفسره، كأنك قلت: ضربتُ زيّداً ضربته، إلا أنّهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره، فالاسم هاهنا مبني على هذا المضمر" (83). وهذا العامل يجب إضماره، كما ذكر ابن هشام في أوضح المسالك (84).

ويواصل سيبويه تعليقه لترجيح نصب الاسم المشتغل عنه بعامل مقدر في نحو: رأيت زيّداً وعمراً كلمته، ورأيت عبد الله زيّداً مرتت به قائلاً: "وأمّا اختير النَّصب ههنا؛ لأنّ الاسم الأول يُبنى على الفعل، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم إذ كان يُبنى على الفعل وليس قبله اسم مبني على الفعل، ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله، إذ كان لا ينقص المعنى لو بنيت على الفعل" (85).

ويجري الوصف العامل في هذا الباب مجرى الفعل فيشمل اسم الفاعل واسم المفعول نحو: زيّداً أنا ضاربه، والدرهم أنت معطاه، والتقدير: أنا ضارب زيّداً، وأنت معطى الدرهم والوصف العامل هنا محمول على الفعل فهو الأصل.

أمّا عمل الفعل في الحال فهو كعمله فيما يُنصب عن طريق التمييز؛ وذلك أنّ الحال لا تكون إلا نكرة، والتمييز لا يكون إلا بنكرة ومعناها متقارب، ففي قولنا: "جاء زيد"، فإنّ مجيئه يصلح أن يكون واقعاً في حال من أحواله، فإذا قلنا: "راكباً"، فقد ميزنا هذه الحالة من سائر الأحوال المقدرة له، وإذا قلنا "جاءني عشرون" يصلح أن يكونوا من أنواع كثيرة، فإذا قلنا "رجلاً" بيّنا واحداً من الأنواع الممكنة، غير أنّ التمييز مبين للذات، والحال مبينة للهيئة، فهما مختلفان في أنفسهما، ومتقاربان في طريق نصبهما (70).

وقد يُقدر العامل مع الحال فتنصب بفعل مضمر في مواضع عدة، وهي:

1- أن تقع الحال بعد الأسماء المبهمة وقد نصّ سيبويه على ذلك في: "باب ما ينتصب؛ لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة" حيث قال: "فأمّا المبني من الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقاً، وهؤلاء قومك منطلقين، وذاك عبد الله ذاهباً، وهذا عبد الله معروفاً. فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبد الله. ولم يكن ليكون كلاماً حتى يُبنى عليه أو يبنى على ما قبله" (71).

فالعامل هو الفعل المقدر الدال على التنبية، وهو (انظر) أو الدال على الإشارة وهو (أشير)، يقول السيرافي: "وأمّا النَّصب في: هذا عبد الله منطلقاً، وما ذكره معه فعلى الحال، والفاعل فيه أحد شيئين: إمّا التنبية وإمّا الإشارة. فأمّا التنبية فهو بـ(هاء)، وأمّا الإشارة فهي بـ(ذا)، فإذا عملت التنبية فالتقدير: انظر إليه منطلقاً، وأمّا إذا عملت الإشارة فالتقدير: أشير إليه منطلقاً" (72).

ويقول في: "باب ما يُنصب فيه الاسم؛ لأنه لا سبيل له أن يكون صفة": "وذلك قولك: هذا رجلٌ مع رجلٍ قائمين. فهذا ينتصب؛ لأنّ الهاء التي في معه معرفة فأشرك بينهما وكأنّه قال: مع امرأة قائمين" (73).

يوضح سيبويه أنّ (قائمين) حال ولا يصح أن تكون صفة؛ لأنّ (قائمين) لفظ واحد لا يصلح أن يكون رفعاً بنعت الابتداء وخبر المبتدأ، فحمل على (معه رجل) وتأويلهما تأويل فاعلين أو فاعل ومفعول والتقدير: اجتماعاً قائمين فنُصب على الحال (74)، أو يُحمل على (هذا) فيكون على التنبية بـ(ها)، أو الإشارة بـ(ذا)، والتقدير: أشير إليهما قائمين (75)، وفي كلا التقديرين الحال نصبت بإضمار فعل.

وقد خالف الكوفيون في هذا فجعلوا اسم الإشارة هو العامل، وسموه النَّصب على التقريب، فيعملون اسم الإشارة عمل كان وأحوالهما، فمنطلقاً في: هذا زيد منطلقاً خبر لهذا عندهم العاملة عمل كان (76).

ويقول في باب ما ينتصب لأنه حال صار فيها المسؤول والمسؤول عنه: "وذلك قولك: ما شأنك قائماً، وما شأن زيّداً قائماً، وما لأخيك قائماً. فهذا حال قد صار فيه وانتصب بقولك: ما شأنك كما ينتصب قائماً في قولك: هذا عبد الله قائماً بما قبله" (77).

ذكر سيبويه أنَّ نصب الاسم على التحذير والإغراء يكون بفعل مضمَر قد يجوز إظهاره في حالات ولا يجوز إظهاره في حالات أخرى، موضحاً أنَّ النهي المراد به التحذير، والأمر المراد به الإغراء، فيقول فيما يجوز إظهاره وإضماره: "هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أنَّ الرجل مستغنٍ عن لفظك بالفعل، وذلك قولك: زيداً، وعمراً، ورأسه، وذلك أنَّك رأيت رجلاً يضرب أو يشتم أو يقتل، فاكتمت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله... وأما النهي فإنه التحذير، كقولك: الأسدُ الأسدُ، والجدارُ الجدارُ، والصبيُّ الصبيُّ، وإنما نُخبته أن يقرب الجدارَ المخوف أو يقرب الأسدَ، أو يوطئ الصبيَّ. وإن شاء أظهر في هذه الأشياء ما أضمر من الفعل، فقال: اضرب زيداً، واشتم عمراً، ولا توطئ الصبيَّ، واحذر الجدارَ، ولا تقرب الأسدَ" (105).

تحدث سيبويه في النَّصِّ السَّابِقِ عن الاسم المنصوب على التحذير والإغراء ومثَّل للموضع الذي يجب فيه إظهار الفعل بقوله: "زيداً"، فهنا لا يجوز إضمار الفعل مع الاسم المحذر منه؛ لأنَّه إذا أضمر لم يعلم أنَّه: "ضرب زيداً، أو أكرمه، أو شتمه" (106) ولم يكن عليه دليل من لفظ ولا مشاهدة (107).

ثمَّ ذكر أنَّ ما يجوز إظهاره وإضماره من الفعل مع الاسم المنصوب على التحذير يكون في موضعين هما:

1. إذا استغني عن الفعل للعلم به نحو: "زيداً، عمراً، ورأسه" إذا رأيت رجلاً يضرب أو يشتم زيداً، فيجوز هنا الإضمار، فتقول: "زيداً، أو عمراً، أو رأسه" ويجوز الإظهار فتقول: "اضرب زيداً، واشتم عمراً".

2 — إذا تكرَّر المحذر منه وكان الغرض منه النهي نحو: "الأسدُ الأسدُ، والجدارُ الجدارُ" فهنا يجوز إضمار الفعل، ويجوز إظهاره وتقديره: "لا تقرب الأسدَ، واحذر الجدارَ".

3 — إذا أفرد المحذر منه ولم يتكرر نحو: "نفسك، أو رأسك، أو الجدار" فهنا يجوز إظهار الفعل وتقديره: "احفظ نفسك، واتق رأسك، واتق الجدار" (108).

ويقول فيما يجب إضماره: "هذا باب ما جرى فيه الأمر على التحذير، وذلك قولك إذا كنت تحذَّر: إياك، كأنَّك قلت: إياك نخ، وإياك باعد، وإياك اتق، وما أشبهه ذا، ومن ذلك تقول: نفسك يا فلان، أي اتق نفسك، إلا أنَّ هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت، ولكن ذكرته لأمثل لك ما لا يُظهر إضماره، ومن ذلك قولك: إياك والأسدَ، وإياي والشرَّ، كأنَّه قال: إياك فاتقنَّ والأسدَ، وكأنَّه قال: إياي لأتقنَّ والشرَّ... ومَّا جاء بدلاً من اللفظ بالفعل قولهم: الحذرُ الحذرُ، والنجاءُ النجاءُ، وضرباً ضرباً، فإنَّما انتصب هذا على الزم الحذر" (109).

وفي النَّصِّ السَّابِقِ يذكر سيبويه المواضع التي يجب فيها نصب الاسم على التحذير بفعل مضمَر لا يجوز إظهاره وهي:

أمَّا العلة والسبب في تقدير العامل وامتناع ظهوره للاستغناء عنه بالفعل الظاهر الذي فسره فلم يجوز أن يُجمع بينهما (86)، كما لو كان متأخراً وقبله ما يدل عليه (87).

4- تقدير عامل نصب المنادى:

ينصب المنادى عند سيبويه بفعل مضمَر لا يجوز إظهاره؛ لأنَّ حرف النداء قد ناب عنه ففي نحو: يا عبد الله، نُصب المنادى (عبد الله) بفعل مضمَر، وحذف الفعل لكثرة الاستعمال في الكلام، فصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، والتقدير: يا، أريد عبد الله، فحذفت أريد ونحوها، وصارت يا بدلاً منها، والمنادى عند سيبويه بمنزلة المفعول به (88)، وكذا في نحو يا زيد، يكون مبنياً على الضم في محل نصب مفعول به لفعل مضمَر، يقول سيبويه: "ومَّا ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبد الله، والنداء كله... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار يا بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنَّه قال: يا أريد عبد الله، فحذفت أريد وصارت (يا) بدلاً منها، لأنَّك إذا قلت: يا فلان، علم أنَّك تريد. ومَّا يدلُّك على أنَّه ينتصب على الفعل وأنَّ يا صارت بدلاً من اللفظ بالفعل، قول العرب: يا إياك، إنَّما قلت: يا إياك أعني، ولكنَّهم حذفوا الفعل وصار يا وأيا وأي بدلاً من اللفظ بالفعل" (89).

وقد وضع الأعلام أنَّ تقدير النَّاصِبِ — الفعل — إنَّما هو على التقريب، وتقديره: أنادي وأدعو وأريد وشبهه، وليس هذا على الحقيقة؛ فالنَّحْوِيُّونَ قد أجمعوا على أنَّ النداء ليس بنحْرٍ (90).

فأضمرَّ الفعل مع الفاعل (91)، ثمَّ جيءَ بالمنادى الذي هو بمنزلة المفعول به، والعلة من منع إظهار الفعل مع المنادى؛ للاستغناء عنه بظهور معناه؛ ولأنَّ (يا) النداء قد نابت عنه، وقُصِدَ الإنشاء (92)، فلو ظهر الفعل، فقيل: أدعو زيداً، وأنادي زيداً؛ لاستحالة أمر النداء وتغير المعنى وتُقْبَلُ من الإنشاء الذي لا يصح فيه تصديق ولا كذب إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب (93)، فإظهاره يوهم أنَّ المتكلم مخبر بأنَّه سيوقع النداء، وهذا يناهض الغرض منه، فالأصل علم السامع وتبنيه بأنَّه منشئ له فوجب إضمار الفعل وجعل الحرف كالعوض منه، ولم يجمع بينهما؛ لأنَّه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوَّض منه (94).

ومَن وافق سيبويه من النُّحاة ابن السراج (95)، والسيرافي (96)، والعكبري (97)، وابن عبيش (98)، وابن عصفور (99)، وابن مالك (100)، وابن هشام (101)، وابن عقيل (102)، وناظر الجيش (103)، واحتجوا بأنَّ أصل العمل للفعل وليس لحرف النداء الذي جيء به للتبنيه على ذلك الفعل حملاً على أدوات الشرط إذا حُذِفَ عنها الفعل أعربت بفعل مضمَر دلَّ عليه الحرف المحذوف (104).

5- تقدير عامل نصب الاسم على التحذير والإغراء:

المخاطب، فلو ظهر الفعل لزال الباعث عليه والمعنى المراد من اختصاصه وهو الفخر أو الثناء والتعظيم، أو التوضيح وزيادة البيان⁽¹¹⁸⁾.

7- تقدير عامل نصب الاسم في الأمثال وما جرى مجراها:

مما ينتصب بإضمار فعل لا يجوز ذكره الأمثال وما جرى مجراها مما كثر في كلامهم واشتهر، يقول سيبويه: "هذا باب ما يحذف منه الفعل لكثرة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل وذلك قولك: "هذا ولا زعماتك". أي: ولا أتوهم زعماتك..."

ومن ذلك قول العرب: "كَيْلَيْهِمَا وَمَمْرًا"، فذا مَثَلٌ قد كَثُرَ في كلامهم واستعمل، وثُرِكَ ذِكْرُ الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام، كأنه قال: أَعْطَيْتِي كَيْلَيْهِمَا وَمَمْرًا"⁽¹¹⁹⁾، ويوضح خالد الأزهرى العلة في عدم تغيير المثل بقوله: "ولا يجوز ذكره؛ لأنَّ ذكره يغير المثل، والأمثال لا تغير؛ لأنَّها لما شَبَّه مضر بها بموردتها، لزم أن يلتزم فيها أصلها"⁽¹²⁰⁾.

ثانيًا: كان المضمر مع اسمها:

ذكر سيبويه بعض الأسماء التي تنتصب بفعل جازئ الإضمار والإظهار فمن ذلك الاسم المنصوب بعد "إن" وبعد "لو"، يقول سيبويه في "باب ما يُضْمَرُ فِيهِ الفِعْلُ المُسْتَعْمَلُ إِظْهَارُهُ بعد حرف: وذلك قولك: "الناسُ مَجْرُئُونَ بأعمالهم إنَّ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ"، و"المرء مقتولٌ بما قَتَلَ به، إنَّ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ سَيِّئًا فَسَيِّئٌ". وإن شئتَ أَظْهَرْتَ الفِعْلَ فَقُلْتَ: إن كان خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ كان شَرًّا فَشَرٌّ"⁽¹²¹⁾، فَالْتَّصِبَ فيما سبق على تقدير فعل جازئ إظهاره وهو كان المضمر مع اسمها، ومثلها في هذا "لو" فإنَّ "كان" يجوز إضمارها مع اسمها بعد لو فيأتي الاسم منصوبًا بعدها وذلك مثل: التمس ولو خائفًا من حديد، يقول سيبويه: "ومما يَنْتَصِبُ عَلَى إِضْمَارِ الفِعْلِ المُسْتَعْمَلِ إِظْهَارُهُ قولك: أَلَا طَعَامٌ وَلَوْ تَمَرًا، كأنك قلت: ولو كان تَمَرًا" ويعد سيبويه "لو" بمنزلة "إن"؛ لأنَّ كليهما لا يليهما إلا الأفعال، يقول سيبويه: "ولو بمنزلة إن، لا يكون بعدها إلا الأفعال؛ فإن سقط بعدها اسمٌ ففيه فعلٌ مضمَّرٌ في هذا الموضع تُبْنَى عَلَيْهِ الأَسْمَاءُ"⁽¹²²⁾.

المبحث الثالث: عوامل التَّصَبُّبِ المُشَبَّهَةِ بِالفِعْلِ والمحمولة عليه:

يتناول هذا القسم دراسة الأسماء التي تُصَبُّبُ عند سيبويه بعوامل أخرى ليست أفعالاً ولكنها محمولة عليه في معناها أو مشبَّهة به، وهي إمَّا أن تكون حروفًا وإمَّا أن تكون أسماء، وهما فرعان في العمل على الفعل؛ إذ الأصل في العمل للأفعال وهذا ما اتفق عليه جمهور النحاة، فلا نجد فعلاً غير عامل إلا إذا خرج عن أصله لمعنى عارض⁽¹²³⁾، والأصل في الأسماء ألا تعمل إلا ما كان منها مُشَبَّهًا بِالفِعْلِ كاسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر، والصفة المشبَّهة وغيرها من الأسماء المشتقة⁽¹²⁴⁾، ويأتي ترتيبها في العمل عند سيبويه على وفق قربها من الفعل وشبهها به كما ذكرنا ذلك

1— إذا كان التحذير بإياك نحو: "إياك نح" فهذا يجب إضمار الفعل ولا يجوز إظهاره.

2 إذا عُطِفَ عَلَى المَحْذَرِ مِنْهُ نَحْوُ: "إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، وَإِيَّايَ وَالشَّرَّ".

3— إذا تكرر المحذر منه وكان الغرض منه الأمر نحو: "الحذر الحذر، والنجاء النجاء، وضربًا ضربًا"، ومثله المنصوب على الإغراء إذا تكرر نحو: "أخاك أخاك" وتقديره: "الزم أخاك"⁽¹¹⁰⁾ فيكون الاسم الأول في الأمثلة السابقة منصوبًا على التحذير أو الإغراء بفعل واجب الإضمار تقديره: "احذر، أو الزم"، والاسم الثاني توكيد لفظي للاسم الأول⁽¹¹¹⁾.

ثمَّ ذَكَرَ أَنَّ العِلَّةَ مِنْ تَقْدِيرِ الفِعْلِ مِنْ إِيَّاكَ؛ لِلإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي كَلَامِهِمْ وَدَلَالَةِ الحَالِ عَلَيْهِ، فَصَارَ بَدَلًا مِنَ الفِعْلِ وَالتَّقْدِيرِ: أَحْذَرِ الأَسَدَ، وَلَا بَدَّ مِنَ الوَاوِ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ مضمومٌ إِلَى آخِرِ نَحْوِ: "رَأْسُهُ وَالْحَائِطُ"، وَ"أَمْرًا وَنَفْسَهُ" وَ"حَلَّ أَوْ دَعَّ رَأْسَهُ وَالْحَائِطُ" وَ"دَعَّ أَمْرًا وَنَفْسَهُ"، عَلَى أَنَّ (الرَّأْسَ، وَأَمْرًا) مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مَحذوفٍ وَجوبًا، وَ (الحائط، وَنَفْسَهُ) مَفْعُولٌ مَعَهُ فَانْتَصَبَا⁽¹¹²⁾.

6- تقدير عامل نصب الاسم على الاختصاص:

ذكر سيبويه أنَّ الاسم يُنْصَبُ مَفْعُولًا بِهِ عَلَى الإختصاص بِفِعْلِ مضمُرٍ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ تَقْدِيرُهُ (أَعْنِي) حَمَلًا عَلَى النِّدَاءِ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي مَعْنَى الإختصاص وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنَادَى لِامْتِنَاعِ دُخُولِ حَرْفِ النِّدَاءِ عَلَيْهِ⁽¹¹³⁾، فيقول: "هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء فيجيء لفظه على موضع النداء نصبًا؛ لأنَّ موضع النداء نصب، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء، لأنَّهم لم يجروها على حروف النداء، ولكنهم أجروها على ما حُمل عليه النداء. وذلك قولك: إِنَّا مَعْشَرُ العَرَبِ نَفَعَلْ كَذَا وَكَذَا، كَأَنَّهُ قَالَ: أَعْنِي، وَلَكِنَّهُ فِعْلٌ لَا يَظْهَرُ وَلَا يَسْتَعْمَلُ كَمَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي النِّدَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ أَكْتَفَوْا بِعِلْمِ المَخْطَاطِبِ، وَأَنَّهُمْ لَا يَرِيدُونَ أَنْ يَحْمِلُوا الكَلَامَ عَلَى أَوَّلِهِ، وَلَكِنْ مَا بَعْدَهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَوَّلِهِ"⁽¹¹⁴⁾.

ويأتي الاختصاص عنده لمعان عدة منها:

- معنى الافتخار، نحو: "نحن العرب أقرى الناس للضيف"⁽¹¹⁵⁾.

- ومعنى الثناء والتعظيم، نحو: "بك الله نرجو الفضل"⁽¹¹⁶⁾.

- ويبين سيبويه أنَّ العلة في امتناع ظهور حرف النداء مع الاسم المنصوب على الاختصاص هي؛ لأنَّه لم يعد فيه معنى النداء، ولكن فيه معنى الاختصاص الذي في النداء فهو خير استعمل بصورة النداء توسعًا كما جاء الخبر على صورة الأمر، والأمر على صورة الخبر، والخبر على صورة الاستفهام والاستفهام على صورة الخبر⁽¹¹⁷⁾، أمَّا العلة في تقدير الفعل مع الاسم المنصوب على الاختصاص وامتناع ظهوره فهي لاكتفائهم بعلم

أمّا وجه الشّبه بين إنّ وأخواتها والفعل فهو من خمسة أوجه ذكرها النّحاة منها ما يتعلق باللفظ ومنها ما يتعلق بالمعنى، وهي: (132)

1. بناء أواخرها على الفتح كبناء الفعل الماضي.
2. أمّا على ثلاثة أحرف، كما أنّ الفعل على ثلاثة أحرف.
3. أمّا تدخل عليها نون الوقاية كدخولها على الفعل.

4. — أنّ هذه الحروف تطلب الأسماء ولا تقع إلّا عليها كما أنّ الأفعال تطلب الأسماء ولا تقع إلّا عليها.

5. أنّ فيها معاني الأفعال.

وبالرجوع لنصوص سيبويه وجدت أنّه يذكر الوجهين الأخيرين من المشابهة، فينص على دخول نون الوقاية على إنّ وأخواتها بقوله: "ألا ترى أنك تقول إذا أضمرت نفسك وأنت منصوب: ضربني وقتلني، وإنني ولعني" (133)، فلمّا حملت إنّ وأخواتها على الفعل وجرت مجراه في العمل لزمها من علامة الضمير ما يلزم الفعل (134).

وينص على أنّ فيها معاني الأفعال بقوله: "وإذا أردت برأيت رؤية العين لم يجز رأيتني، لأنّها حينئذ بمنزلة ضربت. وإذا أردت التي بمنزلة علمت صارت بمنزلة إنّ وأخواتها، لأنّ لسن بأفعال، وأمّا يجنّ لمعنى" (135).

ولهذه المشابهة عملت لعلّة قياسية، وهي مضارعتها للفعل المتعدي إلى مفعوله وشبّهت به فحملت عليه في العمل فجاز أن تعمل عمله، ولكنّها خالفته في العمل، فنصبت ما بعدها؛ للدلالة على أنّها حروف (136)، ولأنّها حروف لم تجر مجرى الفعل ولم تبلغ قوته في العمل كانت فرعاً عليه في العمل، فقدم منصوبها على المرفوع؛ لأنّ تقديم المنصوب على المرفوع فرع، فالزموا الفرع الفرع (137)، ولذلك لا يجوز تقديم خبرها، ولا تأخير اسمها (138)، كما لا يتقدم الدرهم على عشرين، يقول سيبويه: "لأنّ (إنّ) ليس بفعل وإنما هو مشبّه به. ألا ترى أنّه لا يضم فيه فاعل ولا يؤخر فيه الاسم، وإنما هو بمنزلة الفعل كما أنّ عشرين درهماً وثلاثين رجلاً بمنزلة ضاربين عبد الله وليس بفعل ولا فاعل"، وقال أيضاً: "كما أنّه لا يجوز أن تقول: إنّ أخوك عبد الله على حد قولك: إنّ عبد الله أخوك، لأنّها ليست بفعل، وإنما جعلت بمنزلة، فكما لم تتصرف إنّ كالفعل، كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه ولم تقو قوته" (139).

ويوضح الجرجاني أنّ هذه الحروف محمولة على الفعل وفرع عليه؛ لانحطاطها عن درجة الفعل، ولذلك التزم فيها العمل الفرعي للفعل وهو تقديم المنصوب على المرفوع، فالعمل الأصلي للفعل تقديم المرفوع على المنصوب (140).

سابقاً، وأضعف هذه الأسماء في العمل هو الاسم الجامد التام الناصب لتمييز الذات.

وأما الحروف فمنها ما هو عامل؛ لاختصاصه بالاسم، أو اختصاصه بالفعل، ومنها ما هو مهمل (125)، ومن هذه الحروف العاملة التي عملت في الاسم فنصبت الحروف المشبّهة بالفعل والتي أطلق عليها سيبويه الحروف الخمسة.

وقد قاس سيبويه هذه العوامل على الفعل، وجعلها فرعاً عليه في العمل لعلّة جامعة بينهما، فالقياس هو: تقدير الشيء بالشيء، قال الأنباري: "اعلم أنّ القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقياسة وقياساً: قدرته وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل" (126)، وقيل: هو "حمل فرع على أصل بعلّة وإجراء حكم الأصل على الفرع" (127)، وكل قياس لا بد له من أربعة أمور وهي:

- الأصل وهو عند سيبويه الفعل.

— الفرع وهو الاسم الجامد التام، والحروف الخمسة المشبّهة بالفعل، وتام الكلام.

- العلة وهي وجه الشبه بينها وبين الفعل.

- الحكم وهو حملها على الفعل في العمل.

1- الحروف الخمسة (إنّ وأخواتها) ووجه شبهها بالفعل:

أطلق سيبويه الحروف الخمسة، على إنّ وأخواتها وجعلها عاملة فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، فهي ناصبة للاسم رافعة للخبر، فقال: "هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء لا تصرّف تصرّف الأفعال كما أنّ عشرين لا تصرّف تصرّف الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلة، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال وشبّهت بها في هذا الموضع..." (128).

يظهر من النصّ السابق أنّ سيبويه قد شبّه نصب هذه الحروف للاسم بعدها بنصب الأفعال لمفعولاتها، وهي تشبه من الأفعال ما قدّم مفعوله نحو: "ضرب زيداً رجلاً" (129)، وهو في هذا تابع لأستاذه الخليل الذي شبّه نصب إنّ لاسمها بالفعل الذي يتعدى إلى مفعوله المقدم، فقال: "إنّ زيداً في الدار" شبّهوه بالفعل الذي يتعدى إلى مفعول به مقدم على الفاعل كقولهم: "ضرب زيداً عمرو، وأخرج عمرًا صالحاً" (130) وجعل منزلتها من الفعل في العمل كمنزلة عشرين في نصبها ما بعدها من ضاربين التي اشتقت من الفعل فعملت عمله (131).

يقول سيبويه: " وإنما هو بمنزلة الفعل (146) كما أنّ عشرين درهماً وثلاثين رجلاً بمنزلة ضاربن عبد الله وليس بفعل ولا فاعل" (147)، ويقول أيضاً: "وكما منعت النون في عشرين أن يكون ما بعدها جزءاً إذا قلت: له عشرون درهماً" (148).

ويشرح السيرافي قول سيبويه ويبين سبب عمل العشرين في نصب التمييز بعدها وهي اسم جامد لتمامها بالنون والتونين فهي في الجمع بمنزلة ضاربن تقتضي مميّزًا وهو المنصوب بعدها، كما أنّ ضاربن مع دخول النون تقتضي منصوبًا وهو المضروب، ومجوزًا مع نزع النون (149).

وتُحمل (كم) في عملها على العشرين، فعشرون اسم منون، وكم كذلك، قال سيبويه: "واعلم أنّ كم تعمل في كل شيء حُسن للعشرين أن تعمل فيه، فإذا قُبح للعشرين أن تعمل في شيء قبح ذلك في كم؛ لأنّ العشرين عدد منون عندهم كما أنّ خمسة عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتونينه، ولولا ذلك لم يقولوا خمسة عشر درهماً؛ ولكن التونين ذهب منه كما ذهب ممّا لا ينصرف، وموضعه موضع اسم منون، وكذلك كم موضعها موضع اسم منون، وذهبت منها الحركة كما ذهب من إذ؛ لأنّهما غير متمكنين في الكلام" (150).

ويتنصب التمييز بعد المقادير حملًا لها في العمل على عشرين، فهي أسماء تمت بالإضافة إلى ما بعدها، فصارت بالإضافة بمنزلة التونين، فنصب الاسم بعدها على التمييز كما انتصب الدرهم بالعشرين (151)، يقول سيبويه: "وذلك ما كان من المقادير نحو قولك: ما في السماء موضع كفيّ سحابة، ولي مثله عبدًا، وما في الناس مثله فارسًا، وعليها مثله زبدًا. وذلك أنّك أردت أن تقول: لي مثله من العبيد، ولي ملؤه من العسل، وما في السماء كف من السحاب، فحذف ذلك تخفيفًا كما حذفه في عشرين حين قال: عشرون درهماً، وصارت الأسماء المضاف إليها المجزورة بمنزلة التونين، ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولًا على ما حُملت عليه، فانتصب بملء كف، ومثله، كما انتصب الدرهم بالعشرين؛ لأنّ مثل بمنزلة عشرين والمجزور بمنزلة التونين؛ لأنّه قد منع من الإضافة كما منع التونين" (152).

وعليه فإنّ العامل في نصب التمييز المفرد الاسم التام بأحد الأمور المتقدمة التي منعت إضافته إلى ما بعده قد عمل في التمييز تشبيهاً له في العمل بضاربن الذي هو اسم فاعل يعمل عمله فينصب المفعول بعده لتمامه بالنون، وتمنع إضافته لما بعده إلا إذا سقطت النون، فنصب التمييز تشبيهاً له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الفعل بفاعله، فعمل لتشبيهه بالفعل وحمله عليه (153)، ولكنّه أضعف منه في العمل، بل وأضعف عوامل الأسماء، والسبب في ذلك كما ذكره السيرافي: "لأنّه لا يعمل إلا في منكور ولا يتقدّم عليه ما يعمل فيه" (154).

وجه المشابهة بين الاسم التام والفعل:

وعليه يمكننا القول: إنّ سبب إعمال هذه الحروف - إنّ وأخواتها - ونصبها للاسم عند سيبويه قوة شبهها بالفعل فلمّا شُبّهت به حُمّلت عليه فعملت عمله فنصب اسمها كما نصب الفعل مفعوله.

2- الاسم التام ووجه شبهه بالفعل:

ذكر سيبويه أنّ الأسماء المبهمة الدالة على المقادير والعدد والمساحة والوزن يُنصب الاسم بعدها على التبيين، فقال: "وكأنّ العنس شيء منه، فصار هذا تبيينًا لموضع ما ذكرت كما صار الدرهم يبيّن به ممّ العشرون، حين قلت: عشرون درهماً" (141).

وهو ما اصطلح عليه النحاة بعد ذلك بالتمييز، أو التفسير، وقد ذكر سيبويه نوعين للاسم الذي يُنصب على التمييز:

الأول: ما جاء بعد الفعل، وهو ما أطلق عليه النحاة تمييز الجملة، وهو الاسم المنتصب عن تمام الكلام، وكان الإجماع فيه حاصلًا في الإسناد (142)، وتسمّى أيضًا بتمييز النسبة؛ لرفعه إجماع نسبة في جملة أو شبهها (143)، وهو ينتصب بالفعل، قال سيبويه: "وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماءً، وتفكّأت شحمًا، ولا تقول: امتلأته ولا تفكّأته، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدم المفعول فيه فتقول: ماء امتلأت" (144).

ويظهر من النصّ السابق أنّ سيبويه قد عدّ التمييز مفعولًا فيه، فهو يرى أنّ الفعل يتعدى إلى التمييز كما يتعدى الفعل إلى المفعول وإن لم يبلغ قوته.

الثاني: التمييز المفرد، ويُسمى أيضًا بتمييز الذات، والمراد به الاسم المنصوب أو المجزور الرفع لإجماع ذات مذكورة كالأعداد والمقادير نحو: "عندي عشرون درهماً، ورطلٌ زيتًا، وشبرٌ أرضًا، وقفيزٌ بُرًا"، والمحمول عليها نحو: "حسبك به فارسًا، ولي مثله رجلاً" ونحوها ممّا امتنعت إضافته إلى ما بعده لاستيفائه جميع ما يتم به الاسم من تونين ظاهر نحو: "عندي رطلٌ زيتًا، وشبرٌ أرضًا، وقفيزٌ بُرًا"، أو مقدر نحو: "خمسة عشر رجلاً"، ونون تثنية نحو: "لي منوان عسلًا"، ونون الأعداد من عشرين إلى تسعين، نحو: "عندي عشرون درهماً".

فدرهماً، وزيتًا، وأرضًا، وبرًا، أسماء نُصبت على التمييز وعامل نصبها الاسم الجامد التام المتقدم عليها الدال على مقدار أو مساحة، والاسم التام، هو: "أن يكون الاسم على حالة لا يمكن إضافته معها"، فالاسم تمتنع إضافته مع: التونين، ونوني التثنية والجمع، والإضافة" (145).

ويوضح سيبويه أنّ السبب في عمل هذه الأسماء الجامدة ونصبها للتمييز وهي ليست أفعالًا، ولم تجر مجرى الأفعال والقياس فيها ألا تعمل، ولكنّها عملت؛ لأنّها حُمّلت على (عشرين) ونحوه من ألفاظ العقود، والسبب في إعمال عشرين ونحوها من ألفاظ العقود ونصبها للتمييز مع أنّها اسم جامد هو؛ شبهها باسم الفاعل (ضاربن) الذي يعمل عمله فعله فحُمّل عليه،

7- يقدر عامل النَّصْب في تمييز الذات وهو شبه هذه الأسماء الجامدة التامة بالنون أو التنوين باسم الفاعل المشبه بالفعل، فحُمِلت عليه وعملت عمله فنصبت التمييز بعدها كنصب الفعل لمفعوله.

8— عملت الحروف الخمسة (إِنَّ وأخواتها) عند سيبويه فنصبت الاسم تشبيهاً لها بالفعل في اللفظ والمعنى ولكِنَّها لم تبلغ قوته في العمل فكانت فرعاً عليه في العمل فقدم منصوبها على مرفوعها؛ لأنَّ تقديم المنصوب على المرفوع فرع، فألزموا الفرع الفرع.

9- تبين أنَّ علة إضمار العامل فيما سبق إمَّا علة لفظية وهي التخفيف لظهور المعنى وأمن اللبس وكثرة الاستعمال، أو معنوية حتى لا يتحول الإنشاء إلى خبر لو ظهر العامل كما في المنادى، ومثل حذف عامل الاسم المختص حتى لا يزول المعنى المراد من اختصاصه، أو صناعية مثل الاستغناء بلفظ المصدر عن لفظ الفعل لدلالته عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

الإفصاح والتصريحات:

تضارب المصالح: ليس لدى المؤلف أي مصالح مالية أو غير مالية ذات صلة للكشف عنها. المؤلفون يعلنون عن عدم وجود أي تضارب في المصالح.

الوصول المفتوح: هذه المقالة مرخصة بموجب ترخيص إسناد الإبداع التشاركي غير تجاري 4.0 الدولي (CC BY- NC 4.0)، الذي يسمح بالاستخدام والمشاركة والتعديل والتوزيع وإعادة الإنتاج بأي وسيلة أو تنسيق، طالما أنك تمنح الاعتماد المناسب للمؤلف (المؤلفين) الأصليين. والمصدر، قم بتوفير رابط لترخيص المشاع الإبداعي، ووضح ما إذا تم إجراء تغييرات. يتم تضمين الصور أو المواد الأخرى التابعة لجهات خارجية في هذه المقالة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقالة، إلا إذا تمت الإشارة إلى خلاف ذلك في جزء المواد. إذا لم يتم تضمين المادة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقال وكان الاستخدام المقصود غير مسموح به بموجب اللوائح القانونية أو يتجاوز الاستخدام المسموح به، فسوف تحتاج إلى الحصول على إذن مباشر من صاحب حقوق الطبع والنشر. لعرض نسخة من هذا الترخيص، قم بزيارة:

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0>

قائمة المصادر والمراجع:

(مرتبة بحسب تسلسل ورودها في البحث).

أَنَّ الاسم إذا تمَّ بالتنوين، ونوني التثنية والجمع، والإضافة يكون على حالة من التمام تمنعه من الإضافة، فيشابه بذلك الفعل إذا تمَّ بفاعله وصار كلاً تاماً، وقد شابهت هذه الأشياء الفاعل؛ لوقوعها في آخر الاسم، كما وقع الفاعل بعد الفعل، فعمل بذلك الاسم التام؛ لمشايمته الفعل التام بفاعله، فنصب الاسم الواقع بعده على التمييز، كما نصب الفعل المفعول بعده⁽¹⁵⁵⁾.

أمَّا تمييز الجملة - النسبة فهو منتصب بالفعل المتقدم عليه، كما سبق ذكره.

الخاتمة:

وفي الختام أحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأشكره - تعالى - على ما أنعم به عليّ من إتمام هذا البحث الذي كان من أظهر نتائجه:

1- العوامل المقدّرة للنَّصْب عند سيبويه هي الفعل؛ لأنَّه هو العامل الرئيس ولقوته في العمل فإنَّه يعمل ظاهراً ومقدراً، وقد يكون مقدراً وجوباً فيمتنع ظهوره، وقد يكون مقدراً جوازاً فيجوز ظهوره كإضمار كان مع اسمها نحو: إنَّ خيراً فخيرٌ وإنَّ شراً فشرٌّ.

2- يقدر عامل النَّصْب في المصدر إذا وقع بدلاً من لفظ الفعل، فجميع ما كان بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون إلا على تقدير فعل قد عمل في الاسم؛ لأنَّه لا يلفظ بالفعل فارغاً.

3- يقدر عامل النَّصْب في الحال، وهو الفعل الدال على معنى التنبية، وهو (انظر) أو الدال على الإشارة وهو (أشير).

4- يقدر عامل النَّصْب في الاسم المشغول عنه وهو فعل مضمّر لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالفعل الظاهر؛ لظهور معناه، وحتى لا يُجمع بين المفترّ والمفسّر.

5- يقدر عامل النَّصْب في الاسم المنصوب على النداء، وهو فعل مضمّر لا يجوز إظهار لعله قياسية منعت من ظهوره، وهي حتى لا يتغير معنى النداء فيُقل من الإنشاء إلى الخبر.

6- يقدر عامل النَّصْب في الاسم المنصوب على التحذير والإغراء، وهو الفعل، ويمتنع ظهوره؛ لكثرة استعماله في الكلام، فصار بدلاً من الفعل، وقد يجوز ظهوره إذا استغني عنه للعلم به فنقول في نحو: "زيداً، عمراً": "اضرب زيداً، واشتم عمراً".

(³) السيرافي، الحسن بن عبد الله، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، 1373هـ - 1966م، مصطفى الباني الحلبي. (ص: 40).

(¹) الحديثي، د. خديجة عبد الرزاق، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ط1394هـ - 1974م، مطبوعات جامعة الكويت: (ص: 18).

(²) العبيدي، عادل هادي التوسع في كتاب سيبويه، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة: (ص: 2).

- (28) مقاييس اللغة، (مرجع سابق): (62/5).
- (29) الزبيدي، محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، 385—1422 هـ، 1965—2001م، وزارة الإرشاد في الكويت: (374/13) مادة (قدر).
- (30) القاموس المحيط، (مرجع سابق): ص (460).
- (31) الأزهرى، محمد الهروي، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض، ط1، 2001م، دار إحياء التراث العربي - بيروت: (40/9) مادة (قدر).
- (32) الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، 2001م، دار الشروق: ص (115).
- (33) التونجي، محمد، معجم علوم العربية، ط1، 1424 هـ. 2003م، دار الجيل: ص (153).
- (34) الكفوي، أيوب القرطبي، الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت: ص (484).
- (35) المرجع السابق: ص (284).
- (36) معجم مقاييس اللغة، (مرجع سابق): (5 / 434).
- (37) كتاب العين، (مرجع سابق): (136.135/7).
- (38) الشنقيطي، محمد القلاوي، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، مؤلف الشرح: أحمد الحازمي، ط1، 1431 هـ — 2010م، مكتبة الأسد: (ص: 493).
- (39) شرح المقدمة المحسبة، (مرجع سابق): (297/2).
- (40) ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الكافية في علم النحو، تحقيق: د. صالح الشاعر، ط1، 2010م، مكتبة الآداب - القاهرة: (ص: 18).
- (41) المرجع السابق: (ص: 493).
- (42) رسالة الحدود، (مرجع سابق): (ص: 68).
- (43) الكتاب، (مرجع سابق): (13/1).
- (44) المرجع السابق: (13/1).
- (45) الكتاب، (مرجع سابق): (33/1)، وينظر: شرح كتاب سيبويه، (مرجع سابق): (260.259/1).
- (46) الكتاب، (مرجع سابق): (33/1).
- (47) شرح كتاب سيبويه، (مرجع سابق): (260 — 259/1)، وينظر: الأعلام الشنتمري، يوسف بن سليمان، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، دراسة وتحقيق: الأستاذ رشيد بلحبيب، 1420 هـ — 1999م، المملكة المغربية - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: (243/1).
- (48) الكتاب، (مرجع سابق): (33/1).
- (49) المرجع السابق: (35/1).
- (50) الكتاب، (مرجع سابق): (34/1).
- (51) المرجع السابق: (35.34/1).
- (52) الكتاب، (مرجع سابق): (378/1).
- (53) المرجع السابق: (228/1).
- (54) المرجع السابق: (35/1).
- (55) المرجع السابق: (35/1).
- (56) المرجع السابق: (380 / 1) - 383).
- (57) المرجع السابق: (312 / 1).
- (58) المرجع السابق: (315.314/1).
- (4) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، 1408 هـ - 1988م، مكتبة الخانجي، القاهرة: (44/1).
- (5) المرجع السابق: (273/1).
- (6) المرجع السابق: (21/1).
- (7) المرجع السابق: (33/1).
- (8) المرجع السابق: (33/1).
- (9) ابن دريد، محمد الأزدي، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي بعلبكي، ط1، 1987م، دار العلم للملايين - بيروت: (949/2).
- (10) الأزهرى، خالد بن عبد الله، شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للشيخ عبد القاهر الجرجاني، تحقيق وتقديم وتعليق: د. البدراري زهران، ط2، دار المعارف: (ص: 73).
- (11) الفراهيدي الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال: (153/2).
- (12) الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ط8، 1426 هـ — 2005م، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان: (ص: 1036).
- (13) المعجم الوسيط، نخبة من اللغويين بجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط2، 1392 هـ - 1972م، مجمع اللغة العربية بالقاهرة: (628/2).
- (14) الجرجاني، علي بن محمد، كتاب التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط1، 1403 هـ — 1983م، دار الكتب العلمية - بيروت: (ص: 145).
- (15) ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط1، 1977م، المطبعة العصرية - الكويت: (344/2).
- (16) كتاب التعريفات، مرجع سابق: (ص: 145).
- (17) الرماني، علي بن عيسى، رسالة الحدود، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان: (ص: 69).
- (18) ابن الحاجب، عثمان بن عمرو، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق وتقديم: الدكتور موسى بناي العليلي - إحياء التراث الإسلامي - العراق: (159/1).
- (19) الرضي، محمد بن الحسن الإسترابادي، شرح الكافية، تحقيق: حسن الحفظي، ط1، 1414 هـ — 1993م، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي: (65/1).
- (20) ابن القواس، عبد العزيز الموصللي، شرح ألفية ابن معط، تحقيق: د. علي الشمولي، ط1، 1405 هـ - 1985م، مكتبة الخرجي: (224 / 1).
- (21) الدماميني، محمد بن أبي بكر، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد المفدى، ط1، 1403 هـ - 1983م: (123/1).
- (22) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط5، 1406 هـ - 1986م، دار النفائس - بيروت: (ص: 91).
- (23) شرح الكافية، (مرجع سابق): (65/1).
- (24) المرجع السابق: (41/1).
- (25) ابن يعيش، يعييش بن علي الموصللي، شرح المفصل، قَدَّم له: د. إميل يعقوب، ط1، 1422 هـ - 2001م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان: (149/1).
- (26) شرح الكافية، (مرجع سابق): (50/1 - 51).
- (27) الجرجاني، أبوبكر عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، ط3، 1413 هـ - 1992م، مطبعة المدني - القاهرة - دار المدني بجدة: (28 / 1).

- (94) ناظر الجيش، محمد المصري، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرين، الطبعة الأولى 1428هـ، دار السلام - القاهرة.: (3525/7).
- (59) المرجع السابق: (317/1).
- (60) المرجع السابق: (319.318/1).
- (61) المرجع السابق: (322/1).
- (62) المرجع السابق: (335/1).
- (63) المرجع السابق: (356.355/1).
- (64) المرجع السابق: (232/1).
- (65) المرجع السابق: (88/2).
- (66) المرجع السابق: (114/2).
- (67) المرجع السابق: (391/1).
- (68) المرجع السابق: (44/1).
- (69) شرح كتاب سيبويه، (مرجع سابق): (292/1).
- (70) المرجع السابق: (295/1)، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه، (مرجع سابق): (263/1).
- (71) الكتاب، (مرجع سابق): (78/2).
- (72) شرح كتاب سيبويه، (مرجع سابق): (406/2).
- (73) الكتاب، (مرجع سابق): (57/2).
- (74) شرح كتاب سيبويه، (مرجع سابق): (389/2).
- (75) المرجع السابق: (389/2)، والنكت في تفسير كتاب، (مرجع سابق): (67/2).
- (76) البعيمي، إبراهيم بن سليمان، المنصوب على التقريب، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة التاسعة والعشرون، العدد 107، 1419هـ: (ص: 501).
- (77) الكتاب، (مرجع سابق): (60/2). 61.
- (78) الكتاب، (مرجع سابق): (88/2).
- (79) المرجع السابق: (89/2).
- (80) المرجع السابق: (384/1).
- (81) المرجع السابق: (387/1)، وينظر: أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هندواي، ط1، 1418هـ - 1997م، دار القلم - دمشق.: (50/9).
- (82) الكتاب، (مرجع سابق): (387/1).
- (83) المرجع السابق: (80/1-81).
- (84) انظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر: (165/2).
- (85) المرجع السابق: (88/1-89).
- (86) شرح المفصل، (مرجع سابق): (402/1).
- (87) الأبنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ط1، 1424هـ - 2003م، المكتبة العصرية.: (69/1).
- (88) النكت في تفسير كتاب سيبويه، (مرجع سابق): (143/2).
- (89) الكتاب، (مرجع سابق): (291/1).
- (90) النكت في تفسير كتاب سيبويه، (مرجع سابق): (143/2).
- (91) شرح الكافية (مرجع سابق): (408/1).
- (92) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، هم الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هندواي، المكتبة التوفيقية - مصر: (32/2).
- (93) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد النجار، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب: (187/1)، وشرح الكافية، (مرجع سابق): (316/1).
- (94) ناظر الجيش، محمد المصري، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرين، الطبعة الأولى 1428هـ، دار السلام - القاهرة.: (3525/7).
- (95) ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت: (333/1).
- (96) شرح كتاب سيبويه، (مرجع سابق): (188/2).
- (97) العكبري، عبد الله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى 1406هـ - 1986م، دار الغرب الإسلامي، بيروت: (ص/443).
- (98) شرح الكافية، (مرجع سابق): (317/1).
- (99) ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب ومعه مثل المقرب، تحقيق: عادل الموجود، وعلي معوض، ط1، 1418هـ - 1998م، دار الكتب العلمية - بيروت: (ص: 242).
- (100) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي، ط1، 1410هـ - 1990م، هجر للطباعة: (385/3).
- (101) ابن هشام، عبد الله الأنصاري، شرح شذور الذهب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للنشر - سوريا: (ص: 281).
- (102) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، 1400هـ - 1980م، دار التراث - القاهرة: (258/3).
- (103) تمهيد القواعد، (مرجع سابق): (3525/7).
- (104) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، (مرجع سابق): (ص/443).
- (105) الكتاب، (مرجع سابق): (253/1-254).
- (106) شرح كتاب سيبويه، (مرجع سابق): (154/2).
- (107) الأصول في النحو، (مرجع سابق): (247/2).
- (108) الكتاب، (مرجع سابق): (275/1).
- (109) المرجع السابق: (273/1).
- (110) المرجع السابق: (256/1).
- (111) الأبنباري، عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، ط1، 1420هـ - 1999م، دار الأرقم: (ص: 135).
- (112) الكتاب، (مرجع سابق): (274/1).
- (113) شرح المفصل، (مرجع سابق): (369/1).
- (114) الكتاب، (مرجع سابق): (233/2).
- (115) الكتاب: (مرجع سابق): (234/2).
- (116) الكتاب: (مرجع سابق): (235/2).
- (117) الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، ط1، 1421هـ - 2000م، دار الكتب العلمية - بيروت: (268/2)، و الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط1، 1417هـ - 1997م، دار الكتب العلمية - بيروت: (275/3).
- (118) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: د. عياد الثبيتي، ط1، 1428هـ - 2007م، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - بمكة المكرمة: (466/5).
- (119) المرجع السابق: (280/1).

(155) شرح العوامل المائة، (مرجع سابق): (ص: 306).

- (120) شرح التصريح، (مرجع سابق): (473/1).
- (121) الكتاب، (مرجع سابق): (258/1).
- (122) المرجع السابق: (270/1).
- (123) ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد، المرئجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ط1، 1392 هـ - 1972 م: (ص: 161).
- (124) المرجع السابق: (ص: 116).
- (125) المرجع السابق: (ص: 116).
- (126) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط2، 1391 هـ - 1971 م، دار الفكر: (ص: 93).
- (127) المرجع السابق: (ص: 93).
- (128) الكتاب، (مرجع سابق): (131 / 2).
- (129) الأصول في النحو، (مرجع سابق): (230/1).
- (130) الجمل في النحو، (مرجع سابق): (ص: 73).
- (131) النكت في تفسير كتاب سيبويه، (مرجع سابق): (112/2).
- (132) شرح كتاب سيبويه، (مرجع سابق): (463. 462/2)، وأسرار العربية، (مرجع سابق): (ص: 122).
- (133) الكتاب، (مرجع سابق): (368/2).
- (134) شرح كتاب سيبويه، (مرجع سابق): (133/3).
- (135) الكتاب، (مرجع سابق): (368/2).
- (136) ابن الوراق، محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق: محمود درويش، محمد بن عبد الله ط1، 1420 هـ - 1999 م، مكتبة الرشد، الرياض: (ص: 236).
- (137) أسرار العربية، (مرجع سابق): (123).
- (138) شرح كتاب سيبويه، (مرجع سابق): (259/1).
- (139) الكتاب، (مرجع سابق): (59/1).
- (140) شرح العوامل المائة، (مرجع سابق): (ص: 148).
- (141) الكتاب، (مرجع سابق): (191/2).
- (142) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط1، 1418 هـ - 1988 م، مكتبة الخانجي - القاهرة: (1621/4).
- (143) المرادي، حسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، 1428 هـ - 2008 م، دار الفكر العربي: (727/2).
- (144) الكتاب، (مرجع سابق): (204/1 - 205).
- (145) شرح العوامل المائة، (مرجع سابق): (ص: 306).
- (146) يقصد هنا (إنَّ وأخواتها).
- (147) الكتاب، (مرجع سابق): (95/1).
- (148) المرجع السابق: (44 / 1).
- (149) شرح كتاب سيبويه، (مرجع سابق): (73/2).
- (150) الكتاب، (مرجع سابق): (157/2).
- (151) النكت في تفسير كتاب سيبويه، (مرجع سابق): (137/1).
- (152) الكتاب، (مرجع سابق): (172 / 2).
- (153) اللهبي، سميحة صلاح، عامل التمييز المفرد، مجلة بحوث كلية الآداب - جامعة المنوفية، 2016م، العدد (106): (ص: 112).
- (154) شرح كتاب سيبويه، (مرجع سابق): (260_259/1).

References

- Al-Hadithi, Dr. Khadija Abdul Razzaq, The Witness and the Origins of Grammar in Sibawayh's Book, 1394 AH 1974 AD, Kuwait University Press: (p. 18).
- Al-Obaidi, Adel Hadi, Expansion of Sibawayh's book, Library of Religious Culture, Cairo: (p. 2).
- Al-Serafi, Al-Hassan bin Abdullah, Akhbar Al-Nahwiyyin Al-Basri, investigated by: Taha Muhammad Al-Zaini, and Muhammad Abdul Moneim Khafaji, 1373 AH 1966 AD, Mustafa Al-Babi Al-Halabi. (p. 40).
- Sibawayh, Amr bin Othman, The Book, investigated by: Abd al-Salam Haroun, 3rd Edition, 1408 AH 1988 AD, Al-Khanji Library, Cairo.: (1/44).
- Ibn Duraid, Muhammad al-Azdi, The Language Crowd, investigated by: Ramzi Baalbaki, 1st Edition, 1987 AD, Dar Al-Ilm Lil-Malayan Beirut.: (2/949).
- Al-Azhari, Khalid bin Abdullah, Explanation of the hundred grammatical factors in the origins of Arabic science by Sheikh Abdul Qaher Al-Jurjani, investigation, presentation and commentary: Dr. Badrawi Zahran, 2nd Edition, Dar Al-Maaref: (p.: 73).
- Ibn Faris, Ahmad bin Zakaria, Dictionary of Language Standards, investigated by: Abd al-Salam Haroun, 1399 AH 1979 AD, Dar al-Fikr: (4/145).
- Al-Farahidi Al-Khalil bin Ahmed, Kitab Al-Ain, investigated by Dr. Mahdi Ma-khroumi, Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Al-Hilal House and Library: (2/153).
- Al-Fayrouzabadi, Muhammad bin Ya-qoub, The Ocean Dictionary, investigated

- by: Muhammad Naim Al-Arqousi, 8th Edition, 1426 AH 2005 AD, Al-Resala Foundation for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon: (p. 1036).
- The Intermediate Dictionary, a group of linguists at the Arabic Language Academy in Cairo, 2nd Edition, 1392 AH 1972 AD, Arabic Language Academy in Cairo: (2/628).
 - Ibn Manzur, Muhammad bin Makram, Lisan al-Arab, 3rd edition, 1414 AH, Dar Sader Beirut: (11/476) article (work), and see: Ibn Sayyida, Ali bin Ismail, the arbitrator and the Great Ocean, investigated by: Abdul Hamid Hindawi, 1st edition, 1421 AH 2000 AD, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya Beirut: (2/179) article (work).
 - Al-Jurjani, Ali bin Muhammad, Book of Definitions, controlled and corrected by a group of scholars under the supervision of the publisher, 1st edition, 1403 AH 1983 AD, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya Beirut: (p.: 145).
 - Ibn Babashath, Taher bin Ahmed, Sharh Al-Muqaddimah Al-Mahsaba, investigated by: Khalid Abdul Karim, 1st Edition, 1977 AD, Al-Asriya Press, Kuwait: (2/344).
 - Book of Definitions, previous reference: (p. 145).
 - Al-Rumani, Ali bin Issa, Risalat Al-Hudud, investigated by: Ibrahim Al-Samarrai, Dar Al-Fikr Amman: (p. 69).
 - Ibn al-Hajib, Othman bin Amr, Clarification in Sharh al-Mufassal, edited and presented by: Dr. Musa Banai Al-Alili Reviving the Islamic Heritage of Iraq: (1/159).
 - Al-Radhi, Muhammad bin Al-Hassan Al-Istrabadi, Sharh Al-Kafiyya, investigated by: Hassan Al-Hafzi, 1st Edition, 1414 AH 1993 AD, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Deanship of Scientific Research: (1/65).
 - Ibn al-Qawas, Abdul Aziz al-Mawsili, Sharh Alfiya Ibn Mu'at, investigated by: Dr. Ali Al-Shomali, 1st edition, 1405 AH 1985 AD, Al-Khereiji Library: (1/224).
 - Al-Damamini, Muhammad bin Abi Bakr, Al-Fara'id's commentary on facilitating benefits, achieved by: Dr. Muhammad Al-Mufadda, 1st edition, 1403 AH 1983 AD: (1/123).
 - Glass, Abu al-Qasim Abd al-Rahman, clarification in the ills of grammar, investigated by: Mazen Al-Mubarak, 5th edition, 1406 AH 1986 AD, Dar Al-Nafais Beirut: (p. 91).
 - Sharh al-Kafiyya (previous reference): (1/65).
 - Ibn Yaish, Yaish bin Ali Al-Mawsili, Sharh Al-Mufassal, presented to him: Dr. Emile Yaqoub, 1st Edition, 1422 AH 2001 AD, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon: (1/149).
 - Sharh al-Kafiyya (previous reference): (1/50-51).
 - Al-Jurjani, Abu Bakr Abdul Qaher, Evidence of Miracles, investigated by: Mahmoud Shaker, 3rd Edition, 1413 AH 1992 AD, Al-Madani Press, Cairo, Dar Al-Madani in Jeddah: (1/28).
 - Al-Zubaidi, Muhammad bin Abdul Razzaq, The Crown of the Bride from the Jewels of the Dictionary, investigated by: a group of investigators, 3851422 AH, 19652001 AD, Ministry of Guidance in Kuwait: 13/374 article (Qadr).
 - Al-Azhari, Muhammad Al-Harawi, Refinement of the language, investigated by: Muhammad Awad, 1st Edition, 2001 AD, House of Revival of Arab Heritage Beirut: (9/40) Article (Qadr).
 - Al-Malakh, Hassan Khamis, The Theory of Origin and Branch in Arabic Grammar, 2001, Dar Al-Shorouk: p. (115)

- Al-Tunji, Muhammad, Dictionary of Arabic Sciences, 1st Edition, 1424 AH 2003 AD, Dar Al-Jeel: p. (153).
- Al-Kafwi, Ayoub Al-Quraimi, Colleges, investigated by: Adnan Darwish and Muhammad Al-Masri, Al-Resala Foundation, Beirut: p. (484).
- Dictionary of Language Standards, (previous reference): (5/434).
- Kitab al-'Ain, (previous reference): (7/135136).
- Al-Shanqeeti, Muhammad Al-Qalawi, Fath Rab Al-Bariah in Explanation of Al-Ajrumiyyah Systems, the author of the commentary: Ahmed Al-Hazmi, 1st Edition, 1431 AH 2010 AD, Al-Asadi Library: (p. 493).
- Sharh al-Muqaddimah al-Muqasibbah (previous reference): (2/297).
- Ibn al-Hajib, Othman bin Omar, sufficient in the science of grammar, investigated by: Dr. Saleh Al-Shaer, 1st edition, 2010 AD, Library of Arts, Cairo: (p. 18).
- Al-Alam Al-Shantamri, Yusuf bin Suleiman, jokes in the interpretation of Sibawayh's book and showing the hidden from its pronunciation and explaining its verses and strange, study and investigation: Professor Rashid Belhabib, 1420 AH 1999 AD, Kingdom of Morocco Ministry of Awqaf and Islamic Affairs: (1/243).
- Al-Baimi, Ibrahim bin Suleiman, Al-Mansab Al-Taqrīb, Islamic University in Madinah, Twenty-ninth Year, No. 107, 1419 AH: (p. 501).
- The previous reference: (1/387), see: Abu Hayyan, Muhammad bin Yusuf Al-Andalusi, Appendix and Supplement in the Explanation of the Book of Facilitation, investigated by: Dr. Hassan Hindawi, 1st Edition, 1418 AH 1997 AD, Dar Al-Qalam, Damascus. (9/50).
- See: Ibn Hisham, Abdullah bin Yusuf, the clearest paths to the Alfiya of Ibn Malik, investigated by: Yusuf al-Beqai, Dar al-Fikr: (2/165).
- Al-Anbari, Abdul Rahman bin Muhammad, Fairness in matters of dispute between the Basrians and the Kufics, 1st Edition, 1424 AH 2003 AD, Al-Asriya Library. (1/69).
- Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Hama' al-Hawa'i fi Sharh Jami' al-Jami', edited by: Abd al-Hamid Hindawi, al-Tawfiqiya Library, Egypt: (2/32).
- Ibn Jinni, Abu al-Fath 'Uthman, al-Mutaw'ayyat, investigated by: Muhammad al-Najjar, 4th edition, the Egyptian General Book Authority: (1/187), and Sharh al-Kafiyah, (previous reference): (1/316).
- Army Superintendent, Muhammad Al-Masri, Preface to the Rules with an Explanation of Facilitating Benefits, Study and Investigation: Prof. Dr.: Ali Muhammad Fakher and others, First Edition 1428 AH, Dar Al-Salam, Cairo. (7/3525).
- Ibn al-Sarraj, Muhammad ibn Sahl, Usul fi Nahw, edited by: Abd al-Muhsin al-Fatli, al-Resala Foundation, Lebanon, Beirut: (1/333).
- Al-Akbari, Abdullah bin Al-Hussein, Al-Tabiyin on the doctrines of the grammarians of Basri and Kufics, investigation and study: Dr. Abdul Rahman Al-Uthaymeen, first edition 1406 AH 1986 AD, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut: (p. 443).
- Ibn Asfour, Ali bin Momen, the confidant and with him such as the confidant, achieved by: Adel Al-Mawjoud, and Ali Moawad, 1st edition, 1418 AH 1998 AD, Dar Al-Kutub Al-Alamia Beirut: (p. 242).
- Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah, Sharh Al-Tas'heel, investigated by: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed, Dr.

- Muhammad Badawi, 1st Edition, 1410 AH 1990 AD, Hajar Printing: (3/385).
- Ibn Hisham, Abdullah Al-Ansari, Sharh Shadur Al-Dhahab, investigated by: Abdul Ghani Al-Daqr, United Publishing Company, Syria: (p. 281).
 - Ibn Aqeel, Abdullah bin Abdul Rahman, Sharh Alfiya Ibn Malik, investigated by: Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, 20th edition, 1400 AH 1980 AD, Dar al-Turath, Cairo: (3/258).
 - Al-Anbari, Abdul Rahman bin Muhammad, Asrar Al-Arabiya, 1st Edition, 1420 AH 1999 AD, Dar Al-Arqam: (p. 135).
 - Al-Azhari, Khalid bin Abdullah, Sharh Al-Ta'sir on Clarification, 1st Edition, 1421 AH 2000 AD, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya Beirut: (2/268), and Al-Sabban, Muhammad bin Ali, Al-Sabban's footnote on Sharh Al-Ashmouni for the Alfiya of Ibn Malik, 1st Edition, 1417 AH 1997 AD, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya Beirut: (3/275).
 - Al-Shatibi, Abu Ishaq Ibrahim, Al-Maqasid Al-Shafiya fi Sharh Al-Khulis Al-Kafiya, investigated by: Dr. Ayyad Al-Thubaiti, 1st Edition, 1428 AH 2007 AD, Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage at um Al-Qura University in Makkah: (5/466).
 - Ibn al-Khashab, Abdullah bin Ahmed, the improvised in the explanation of the sentences, investigated by: Ali Haidar, Damascus, 1st edition,
 - Al-Anbari, Abdul Rahman bin Muhammad, Al-Ighrab fi Jaddal Al-I'raab and Al-Mul'a Al-Dali', investigated by: Saeed Al-Afghani, 2nd Edition, 1391 AH 1971 AD, Dar Al-Fikr: (p. 93).
 - Ibn al-Warraaq, Muhammad bin Abdullah, Ills of Grammar, investigated by: Mahmoud Darwish, Muhammad bin Abdullah, 1st Edition, 1420 AH 1999 AD, Al-Rushd Library, Riyadh: (p. 236).
 - Abu Hayyan, Muhammad bin Yusuf Al-Andalusi, Resorption of beating from Lisan Al-Arab, investigation, explanation and study: Rajab Othman Muhammad, reviewed: Ramadan Abdel Tawab, 1st edition, 1418 AH 1988 AD, Al-Khanji Library, Cairo: (4/1621).
 - Al-Muradi, Hassan bin Qasim, Clarification of purposes and paths with the explanation of Alfiya Ibn Malik, explanation and investigation: Abdul Rahman Ali Suleiman, 1st edition, 1428 AH 2008 AD, Dar Al-Fikr Al-Arabi: (2/727).
 - Al-Lahibi, Samiha Salah, The Single Discrimination Factor, Journal of Research at the Faculty of Arts, Menoufia University, 2016, Issue (106): (p. 112).